

على كل واحد من الأصابع
ثلاث أصابع أو أقل
أو أكثر من ذلك

ولا يمسح فوق الجبيرة من فتاوي قاضي خان والمسح على الجباير
أما يجوز إذ لم يقدر على المسح على الترجمة فلا يجوز المسح بها
قال ابن هان الدين رحمه ينبغي أن يحفظ هذا وأن أتت س غافلون
عنها وإن ترك المسح على الجبيرة والمسح لا يضره جاز عند أبي حنيفة
رحمة الله خلافا لها أما الاستيعاب على الجبيرة فشرط عند البعض
وبعضهم قالوا إذا مسح على كفها جاز وإن مسح على النصف
أو دونه لا يجوز ويكتفى بالمسح مرة واحدة هو الصحيح وإن
كانت الجراحة في موضع الغسل وليست جميع الجبيرة جراحة
جاز المسح تبعا لموضع الجراحة ولو كان مقطوع إحدى العينين
من الكعب ودونها فإن غسل موضع القطع فرض ولو غسل موضع
القطع والمسح فيه ينظر إن كان يعني من ظهر القدم مقدار
ثلاث أصابع أو أكثر يمسح والأقل منها لأنه وحسب التقطوع
وإن كان مقطوع الأصابع وبعض خفيه خال عن القدم فإن مسح

أما المسح على الجبيرة
فإن كان مقطوعا
فلا يمسح على الجبيرة
وإن لم يكن مقطوعا
فلا يمسح على الجبيرة
وإن كان مقطوعا
فلا يمسح على الجبيرة

أما المسح على الجبيرة
فإن كان مقطوعا
فلا يمسح على الجبيرة
وإن لم يكن مقطوعا
فلا يمسح على الجبيرة

المسح

على كل واحد من الأصابع
ثلاث أصابع أو أقل
أو أكثر من ذلك

المسح على الغضون مقدار ثلاث أصابع جاز ولا فلا ولا ذلك إذا كان
المسح واسعاً وبعضه خال عن المقدار رجل يوضئ ومسح على الجبيرة
وليس خفيه ثم أحدث قبل ما برأت وهو لا يضره لأنه ليس على طهارة ناقصة
ذكره في شرح الاستيعاب وإذا كان الشقوق في جلده فجعل فيه
الدواء أو التخمير المذوق الدوايب ولا يكتفي به المسح وإن كان
التشقاق في يده وقد تجز عن الوضوء يستغني بغيره حتى
يوضئه فإن لم يستغن وتيسر طاب وتيسر طاب وتيسر طاب
المخيفة رحمه الله فإن لم يجد من يوضئه جازت الأخرى
أما المسح على الجواب فلا يجوز عند أبي حنيفة رحمه إلا أن يكون
مجلدين أو مزيلين وقالا يجوز إذا كانا تخندين لا يشقان الماء
وعليه الفتوى وفي الأخيرة قيل يرجع أبو حنيفة رحمه إلى قولها
في آخر عمره والحنين إن يمسك على الساق من غير أن يمسح
بشيء ويجوز المسح على الخنفي المتحددة من البول الترابية

وهذا الخريف من أفعال
خسئته أبدت الدرود
ووروا عن محمد بن سلمة
أشاده عن أبي حنيفة
أنه مسح على الجبيرة
قبل مائة سنة
أما في قوله
أي قولها
ومسح
الحنين
قوله
قوله

Copyright © King Saud University